

هذا الخطاب هو الطلب. والأثر يترتب بالنص النظامي. في المملكة، الاستقالة إفصاح العامل كتاباً عن رغبته دون إكراه في إنهاء عقد عمل محدد المدة دون تعليق على قيد أو شرط، وقبول صاحب العمل بها. أضاف هذا التعريف المرسوم الملكي رقم (م/44) وتاريخ 8/2/1446هـ، وتشير هيئة الخبراء إلى أن التعديلات يُعمل بها من 20/8/1446هـ. [2][3] والمادة التاسعة والسبعون مكرر: يُعد الطلب مقبولاً إذا مضت ثلاثون يوماً من غير رد، ولصاحب العمل تأجيل القبول مدة لا تزيد على ستين يوماً بإيضاح مسبب مكتوب يقدّم قبل انتهاء الثلاثين، وتُحتسب مدة التأجيل من تاريخ تقديم الإيضاح. [1][3] والعقد غير محدد المدة يأخذ إشعار المادة الخامسة والسبعين لا هذه المادة. [1] وفي الإمارات تشترط المادة (43) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 إخطاراً كتابياً لمدة متفق عليها في العقد لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على تسعين. [4] وليس في تلك المادة اعتبار للسكوت كالقبول في النظام السعودي. ويبقى عقد العمل هو الموثق في قوى أو المسجل لدى الوزارة. [5][6][7][8]

↗ نص نظام العمل: [علاقات-العمل](https://www.hrsd.gov.sa/العلاقات-العمل) <https://www.hrsd.gov.sa/>

↗ المرسوم بقانون رقم 33 لسنة 2021: <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1541>

↗ إدارة العقود في قوى: <https://qiwa.sa/ar/service-overview/business-owners/manage-current-employees/contract-management>

↗ عقود وزارة الموارد البشرية والتوطين: <https://www.mohre.gov.ae/en/services/issuancerenewal-of-employment-contracts-2022>

خطاب استقالة

طلب استقالة مكتوب لعقد عمل واحد في القطاع الخاص في المملكة أو الإمارات. وهو لا يغني عن العقد الموثق في قوى ولا عن العقد المسجل لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين، ولا يسوي مكافأة نهاية الخدمة. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا الخيار الذي لا ينطبق.

البند (1): مقدّم الخطاب وصاحب العمل

من: [اسم العامل، رقم الهوية، المسمى، العنوان]. إلى: [اسم صاحب العمل كما في السجل التجاري، رقم السجل، العنوان]. تاريخ الخطاب: [التاريخ].

البند (2): العقد

يتعلق هذا الخطاب بعقد العمل المؤرخ في [التاريخ]، مرجعه [قوى / الوزارة / غير ذلك: ●]، عن عمل [المسمى] في [مكان العمل]. والعقد: الخيار (أ) محدد المدة وينتهي في [التاريخ]. الخيار (ب) غير محدد المدة. احذفوا الخيار الذي لا ينطبق.

البند (3): الطلب

أفصح كتاباً، من غير إكراه ومن غير شرط، عن رغبتي في إنهاء العقد المسمى في البند (2). ولا أحدد لهذا الطلب تاريخاً مؤجلاً.

البند (4): الحكم الذي تسيرون عليه

(أ) المملكة، عقد محدد المدة. أطلب قبول هذه الاستقالة. فإن لم يرد صاحب العمل سرت المادة التاسعة والسبعون مكرر: يُعد الطلب مقبولاً بعد ثلاثين يوماً، ويجوز تأجيل القبول بما لا يزيد على ستين يوماً بإيضاح مسبب مكتوب يُقدّم إليّ قبل انتهاء الثلاثين.

(ب) المملكة، عقد غير محدد المدة. هذا إشعار وفق المادة الخامسة والسبعين. أجدي [شهري / غير شهري]. أوجه إشعاراً كتابياً قبل تاريخ الإنهاء [التاريخ] بمدة لا تقل عن [ثلاثين] يوماً.

(ج) الإمارات، قطاع خاص، خارج فترة التجربة. أوجه إخطاراً كتابياً وفق المادة (43). ومدة الإنذار في العقد [●] يوماً، وهي لا تقل عن ثلاثين ولا تزيد على تسعين. وأعمل خلال هذه المدة إذا طلب صاحب العمل ذلك.

(د) الإمارات، أثناء فترة التجربة. الإشعار الكتابي هو إشعار المادة (9) لا المادة (43). يبينوا أي حالة: [إنهاء صاحب العمل للتجربة / انتقال العامل إلى صاحب عمل آخر في الدولة / عامل أجنبي يغادر الدولة].

البند (5): العدول

للمملكة فقط. لي العدول عن هذا الطلب خلال سبعة أيام من تقديمه، ما لم تقبلوه قبل العدول. احذفوا هذا البند من خطاب الإمارات.

البند (6): بقاء العقد سارياً

إلى أن ينتهي العقد بالحكم المبين في البند (4) يبقى سارياً ويلتزم الطرفان بتنفيذه. وفي المملكة ذلك حكم الفقرة (5) من المادة التاسعة والسبعين مكرر ما دام الطلب قائماً، أو مدة إشعار المادة الخامسة والسبعين في العقد غير محدد المدة. وفي الإمارات يبقى العقد نافذاً طوال مدة الإنذار وينتهي بانقضائها، ويستحق العامل أجره كاملاً عن تلك المدة وفق آخر أجر.

البند (7): حقوق لا يُسقطها هذا الخطاب

لا أسقط حقاً يترتب النظام عند انتهاء العقد. وهذا الخطاب ليس إبراءً ولا عقد صلح. وتُحسب مكافأة نهاية الخدمة وفق الملحق، ولا يُتفق على إسقاطها هنا. انظروا مكافأة نهاية الخدمة ونموذج عقد العمل.

البند (8): التسليم والتوقيع

سَلِّمْتُ هذا الخطاب في [التاريخ] عن طريق [التسليم باليد مع نسخة موقّعة / قناة صاحب العمل الرسمية: ●].

العامل: الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

إقرار صاحب العمل بالاستلام فقط (وليس قبولاً، ما لم يكتب «مقبول»): الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الملحق (أ): المملكة العربية السعودية

استقالة العقد محدد المدة في المادة التاسعة والسبعين مكرر. والعقد غير محدد المدة في المادة الخامسة والسبعين. وكسور المكافأة في المادة الخامسة والثمانين فوق أساس المادة الرابعة والثمانين. [1][2][3]

المسألة	النص المعتمد
التعريف	الاستقالة إفصاح مكتوب من غير إكراه ولا شرط عن إنهاء عقد محدد المدة، مع قبول صاحب العمل. أضافه المرسوم الملكي رقم (م/44) وتاريخ 8/2/1446هـ. [2][3]
موضعها	تدخل الاستقالة في أحوال انتهاء العقد في المادة الرابعة والسبعين، وإلى جانبها الإنهاء بإرادة أحد الطرفين في العقد غير محدد المدة وفق المادة الخامسة والسبعين. [1]
السكوت	يُعد الطلب مقبولاً بعد ثلاثين يوماً من غير رد. [1][3]
التأجيل	مدة لا تزيد على ستين يوماً إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك، بإيضاح مسبب مكتوب قبل انتهاء الثلاثين. وتُحتسب مدة التأجيل من تاريخ الإيضاح. [1]
تاريخ الانتهاء	تاريخ القبول، أو مضي الثلاثين من غير رد، أو انتهاء مدة التأجيل. [1]
العدول	سبعة أيام من التقديم ما لم يكن صاحب العمل قد قبل. ولا يصح تأريخ مؤجل في الطلب. ويبقى العقد سارياً في أثناء ذلك. [1]
عقد غير محدد المدة	الأجر الشهري: ثلاثون يوماً على الأقل من العامل وستون من صاحب العمل. وغير الشهري: ثلاثون يوماً على الأقل من أي منهما. ومن لم يراعِ المهلة يدفع أجرها ما لم يتفقا على أكثر. [1]
المكافأة عند الاستقالة	أساس المادة الرابعة والثمانين: أجر نصف شهر عن كل سنة من الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة بعدها على الأجر الأخير. والمادة الخامسة والثمانون: الثلث بعد سنتين ولا تزيد على خمس، والثلثان بعد خمس ودون عشر، والكاملة عند عشر فأكثر. [1]

الملحق (ب): الإمارات العربية المتحدة

المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 للقطاع الخاص. وتستثني المادة (3) موظفي الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، وأفراد القوات المسلحة والشرطة والأمن، وعمال الخدمة المساعدة. [4]

المسألة	النص المعتمد
من ينهي	المادة (42) فقرة (3): بطلب أحد الطرفين، مع مراعاة أحكام الإنهاء ومدة الإنذار المتفق عليها في العقد. [4]
المادة (43)	سبب مشروع، وإخطار كتابي، والعمل خلال مدة الإنذار المتفق عليها بين ثلاثين وتسعين يوماً. ويبقى العقد نافذاً وينتهي بانقضاء المدة. والأجر كامل عن المدة وفق آخر أجر. [4]
تساوي المدة	مدة الإنذار واحدة للطرفين ما لم يكن الاختلاف لمصلحة العامل. ويجوز الاتفاق على الإعفاء أو التقصير مع حفظ حقوق العامل عن المدة المتفق عليها في العقد. [4]
بدل الإنذار	من لا يلتزم بالمدة يدفع بدل إنذار يعادل الأجر عن المدة كاملة أو ما بقي منها، ولو لم يقع ضرر. [4]
البحث عن عمل	إذا أنهى صاحب العمل العقد فلعامل أن يتغيب يوماً بلا أجر في الأسبوع خلال مدة الإنذار، على أن يخبر صاحب العمل قبل ثلاثة أيام على الأقل. [4]
التجربة	المادة (9) لا المادة (43). صاحب العمل: إخطار كتابي قبل أربعة عشر يوماً على الأقل. والعامل الذي ينتقل إلى صاحب عمل آخر في الدولة: شهر على الأقل. والعامل الأجنبي الذي يغادر الدولة: أربعة عشر يوماً على الأقل. [4]
المكافأة	المادة (51). العامل المواطن: وفق تشريعات المعاشات والضمان الاجتماعي. والعامل الأجنبي بنظام الدوام الكامل بعد سنة متصلة على الأقل: أجر واحد وعشرين يوماً عن كل سنة من الخمس الأولى وأجر ثلاثين يوماً عن كل سنة بعدها، بنسبة الجزء بعد السنة الأولى، ولا تُحسب أيام الغياب بلا أجر، وبما لا يجاوز أجر سنتين. [4]

قطر والبحرين والكويت وعمان ومركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي

- لا توجد هذه الصفحة حكم استقالة أو إشعار لقطر أو البحرين أو الكويت أو عُمان.
- ولا توجد أحكام التوظيف في مركز دبي المالي العالمي أو سوق أبوظبي العالمي. ونطاق المرسوم في القطاع الخاص هو المادة (3). [4] ولصيغة العقد نفسه استخدموا [نموذج عقد العمل](#).

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-استقالة <https://www.qanu.ai/ar/> · آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، علاقات العمل: المواد المحدثّة من نظام العمل، ومنها المواد 74 و75 و79 مكرر و84 و85 <https://www.hrsd.gov.sa/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84>
- [2] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 23/8/1426هـ، ومنه إشارة المرسوم الملكي رقم (م/44) وتاريخ 8/2/1446هـ إلى تعريف الاستقالة <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/08381293-6388-48e2-8ad2-a9a700f2aa94/1>
- [3] جريدة أم القرى، تعديل بعض مواد نظام العمل، ومنه تعريف الاستقالة والمادة التاسعة والسبعون مكرر (نشر في 19/2/1446هـ) <https://www.uqn.gov.sa/details?p=25379>
- [4] تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل (قُرئ النص الإنجليزي من التحميل الرسمي؛ المواد 3 و8 و9 و42 و43 و51) <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1541>
- [5] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، خبر توثيق عقود العمل عبر منصة قوى <https://www.hrsd.gov.sa/media-center/news/1171584>
- [6] منصة قوى، خدمة إدارة العقود لأصحاب الأعمال <https://qiwa.sa/ar/service-overview/business-owners/manage-current-employees/contract-management>
- [7] وزارة الموارد البشرية والتوطين، خدمة إصدار عقود العمل وتجديدها <https://www.mohre.gov.ae/en/services/issuancerenewal-of-employment-contracts-2022>
- [8] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، توظيف الوافدين في القطاع الخاص <https://u.ae/en/information-and-services/jobs/Sector-of-employment/employment-in-the-private-sector/expatriates-employment-in-private-sector>